أ. محيي الدين سعيد
محلل سياسي

# سيناريوهات الخلاف العربي الإيراني حول حقل الدرة

## مقدمة:

وسط مؤشرات على تقارب واضح في العلاقات الخليجية الإيرانية، جاءت إثارة ملف «حقل الدرة» المتنازع عليه بين كل من السعودية والكويت من جانب وإيران في الجانب الآخر لتثير عديدًا من التساؤلات، سواء حول مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية، أو حول السيناريوهات المطروحة لمستقبل هذا النزاع القديم المتجدد ، وموقف القانون الدولي منها .

حقل الدرة، تم اكتشافه في عام 1967 ويقع شمال الخليج العربي، على شكل مثلث مائي، يمتد من أسفل نقطة الحدود الثلاثية المشتركة بين الكويت والعراق وإيران، ويمتد جنوباً ليقع الجزء الأكبر منه مقابل ساحلي الكويت والمنطقة المحايدة الكويتية السعودية، كما يقع جزء مشترك من الحقل مع الجانب الإيراني، وقد تعددت وتنوعت محطات إثارة الملف في أعوام مختلفة، ودرجات متباينة من الضجة حوله وكان أولي المحطات في فترة الستينيات، عندما منحت إيران حق التنقيب والاستغلال للشركة الإيرانية – البريطانية للنفط، في حين منحت الكويت الامتياز لشركة رويال داتش شل، وقد تداخل الامتيازان في الجزء الشمالي من حقل الدرة.

من بين محطات الخلاف أيضًا، جاءت محطة الإعلان عن توصل الرياض والكويت لاتفاق بشأن الحدود البحرية بينهما عام 2000 وقامت شركة الخفجي بإرساء حق التطوير والإنتاج على شركة شل في عام 2012 .

عام 2015 شهد أيضًا محطة فاصلة في تاريخ حقل الدرة، حين أعلنت إيران مشروعًا لتطويره، ليصبح محل نزاع بين طهران والكويت، وكانت الأخيرة قد اتفقت في 7 يونيو 2006، مع السلطات السعودية على تطوير حقل الدرة الغازي للوصول إلى إنتاج نحو 600 مليون قدم مكعب من الغاز في غضون نحو أربع سنوات، تم الاتفاق علي اقتسامها بالتساوي بين البلدين.

وفي 26 أغسطس 2015، استدعت الخارجية الكويتية القائم بأعمال السفارة الإيرانية لديها احتجاجًا على طرح إيران مشروعين لتطوير حقل الدرة النفطي، حسبما ذكرت الخارجية الكويتية.

وقالت الخارجية الكويتية إنها سلمت مذكرة احتجاج بسبب تقارير أشارت إلى قيام شركة النفط الوطنية الإيرانية بإصدار نشرة بشأن الفرص الاستثمارية النفطية في إيران متضمنة فرصًا للاستثمار في أجزاء من امتداد حقل الدرة، الواقع في المنطقة البحرية المتداخلة التي لم يتم ترسيمها بين الكويت وإيران.

## تطورات متسارعة:

بحسب ما ترصده التقارير والدراسات المختلفة التي تتناول تطورات الخلاف في هذا الملف، فإن إيران سعت، منفردة، في عام 2016، إلى تطوير الحقل، مما أثار مشكلة دبلوماسية بين إيران والكويت، وفي 27 يوليو 2016، عبرت السعودية والكويت عن احتجاجهما واستيائهما الشديدين من الاعتداءات والتجاوزات المتكررة من قبل الزوارق العسكرية التابعة لإيران على مياه المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المغمورة المقسومة، ووجهت الكويت والرياض رسالة احتجاج مشتركة إلى الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك بان كي مون من قبل المندوب الدائم لدولة الكويت السفير منصور عياد العتيبي والمندوب الدائم للمملكة العربية السعودية السفير عبد اللّه المعلمي بشأن تجاوزات إيران في المنطقة المقسومة، ومطالبته تعميم نسخة منها على جميع الدول الأعضاء ونشرها في مجلة قانون البحار .

وأكدت الحكومتان تكرار اعتداءات وتجاوزات الزوارق العسكرية الإيرانية على مياه المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بين السعودية والكويت، والتي تعود الحقوق السيادية عليها فقط للسعودية والكويت لغرض استكشاف واستغلال الثروات الطبيعية فيها.

وشددت الرسالة على أن للسعودية والكويت وحدهما دون غيرهما «حقوقًا سيادية خالصة في التنقيب عن الثروات الهيدروكربونية واستغلالها في حقل الدرة والمنطقة المغمورة المقسومة»، كما أكدت أنه طلب من الحكومة الإيرانية البدء في مفاوضات – بين حكومتي السعودية والكويت كطرف و الحكومة الإيرانية كطرف آخر – لتعيين الحدود البحرية التي تفصل بين المنطقة المغمورة المقسومة وبين مياه الجمهورية الإسلامية الإيرانية وفقا لأحكام القانون الدولي إلا أن الطلب لم يلقَ أي استجابة من الحكومة الإيرانية رغم تكرار دعواتهما للمفاوضات لتعيين تلك الحدود.

في 21 مارس 2022 وقع وزير النفط الكويتي د. محمد الفارس ووزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز، على اتفاق لتطوير حقل الدرة المغمور، في الخليج العربي، لاستغلاله وتطويره بقدرة ارتفعت إلى 1 مليار قدم مكعب يومياً.

وتم الاتفاق على أن تقوم شركة عمليات الخفجي المشتركة، وهي مشروع مشترك بين شركة أرامكو لأعمال الخليج والشركة الكويتية لنفط الخليج، بالاتفاق على اختيار استشاري يقوم بإجراء الدارسات الهندسية اللازمة لتطوير الحقل وفقًا لأفضل الأساليب والتقنيات الحديثة والممارسات التي تراعي السلامة والصحة والحفاظ على البيئة، ووضع التصاميم الهندسية الأكثر كفاءة وفاعلية من الناحيتين الرأسمالية والتشغيلية. وذكرت التوقعات وقتها أن تطوير حقل الدرة سيؤدي إلى إنتاج مليار قدم مكعبة قياسية من الغاز الطبيعي يوميًا، بالإضافة إلى إنتاج 84 ألف برميل من المكثفات يوميًا.

وفي 26 مارس 2022 قالت وزارة الخارجية الإيرانية إن الاتفاق بين الكويت والسعودية على تطوير حقل الدرة للغاز الطبيعي مخالف للقانون لأنه تجاهل بأن إيران تشارك بالحقل، وبالتالي من الضروري أن تكون طرفًا في أي عملية تشغيل أو تطوير له.

ونشرت خارجية طهران على حسابها الرسمي على تويتر «حقل آرش(الاسم الإيراني لحقل الدرة)/الدرة للغاز هو حقل مشترك بين دول إيران والكويت والسعودية» وأشارت إلى (أن «هناك أجزاء منه ضمن المياه الغير المحددة بين إيران والكويت)، وقالت إن (الجمهورية الإسلامية تحتفظ لنفسها بالحق في استغلال حقل الغاز).

كما أكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زاده، أن بلاده تعارض الاتفاق الكويتي السعودي، لأنه يعارض المفاوضات السابقة مع الكويت لترسيم حدود الحقل.

وأشار، خطيب زاده، إلى أن الاتفاقية الأخيرة لن تغير الوضع القانوني للحقل، مشدداً على أن الحقل مشترك بين إيران والكويت والسعودية، ومن حق طهران الاستثمار فيه، وأن أي إجراء لتشغيله أو تطويره يجب أن يتم بالتنسيق بين الدول الثلاث، فيما أبدى استعداد طهران للدخول في مفاوضات مع الكويت والسعودية لترسيم الحدود في الحقل، وبدء العمل فيه

وفي 28 مارس 2022 قال وزير النفط الإيراني جواد أوجي، «إن بلاده أعلنت إجراء عمليات الاستكشاف والمسح الزلزالي في حقل آرش (الدرة) للغاز»، مشيراً إلى «بدء الحفر قريباً» في الحقل المشترك مع الكويت والسعودية، وأكد أوجي أنّ «إيران مستعدة للتفاوض والتعاون في حقل آرش، لكن الإجراء الأحادي من الكويت والسعودية لن يمنعنا من تنفيذ مشاريعنا».

وفي 27 مارس 2022 ردت مصادر كويتية مسؤولة في تصريحات إعلامية، أن ادعاءات إيران بشأن حقل الدرة للغاز باطلة، مؤكدة أن هذه الادعاءات تخالف القانون الدولي وقواعد ترسيم الحدود البحرية، كما شددت المصادر في تصريحات إعلامية نقلتها صحيفة «القبس» الكويتية على أن مزاعم إيران بالمشاركة في تطوير حقل الدرة للغاز باطلة.

في 29 مارس 2022 قال وزير الخارجية الكويتي الشيخ أحمد ناصر المحمد الصباح، في تصريحات إعلامية إن «حقل الدرة هو موضوع ثلاثي بين الكويت، والسعودية، وإيران». وأضاف «هناك هواجس كويتية وخليجية من الاتفاق النووي الإيراني نتمنى مراعاتها».

وأضاف أن إيران ليست طرفا في حقل الدرة للغاز الطبيعي لأنه «حقل كويتي سعودي خالص»، وأكد على أن للكويت والسعودية وحدهما حقوقًا خالصة في استغلال واستثمار هذا الحقل، وذلك وفق الاتفاقيات المبرمة بين الدولتين.

## محطات متواصلة:

تواصلت محطات الخلاف خلال شهر يونيو 2023، فقد قال محسن خجستة مهر، المدير التنفيذي لشركة النفط الوطنية الإيرانية (إنه لا يوجد حقل نفط مشترك غير محدد بين إيران والسعودية، ولكن سيتم البدء في الأعمال التمهيدية للتعاون الثنائي مع عودة العلاقات بين البلدين).

**وقال خجستة مهر:** هناك استعدادات كاملة لبدء الحفر في حقل أرش (حقل الدرة) النفطي المشترك، وقد اعتمدنا موارد كبيرة لتنفيذ خطة تطوير هذا الحقل في مجلس إدارة شركة النفط الوطنية الإيرانية، وعندما تكون الظروف جاهزة، سنبدأ الحفر في حقل أرش .

وفي 3 يوليو 2023 أعلن سعد البراك – نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط الكويتي – رفض بلاده جملة وتفصيلا «الادعاءات والإجراءات الإيرانية» حيال حقل الدرة البحري للغاز الطبيعي، وقال البراك «نرفض جملة وتفصيلا الادعاءات والإجراءات الإيرانية المزمع إقامتها حول حقل الدرة»، مشددًا على أن «حقل الدرة ثروة طبيعية كويتية سعودية، وليس لأي طرف آخر أي حقوق فيه حتى حسم ترسيم الحدود البحرية».

وأضاف الوزير في بيان «تفاجأنا بالادعاءات والنوايا الإيرانية حول حقل الدرة والتي تتنافى مع أبسط قواعد العلاقات الدولية».

وأكد القول «الطرفان الكويتي والسعودي متفقان تمامًا كطرف تفاوضي واحد» داعيًا إيران إلى «الالتزام أولاً بترسيم الحدود الدولية البحرية قبل أن يكون لها أي حق في حقل الدرة».

وكانت الخارجية الكويتية قد أكدت في اليوم نفسه أن المنطقة البحرية التي يقع فيها حقل الدرة تقع بالمناطق البحرية لدولة الكويت، وأن الثروات الطبيعية فيها مشتركة بين بلاده والسعودية اللتين لهما وحدهما حقوق خالصة في الثروة الطبيعية بحقل الدرة.

كما جددت دعوتها – للجانب الإيراني – إلى البدء في مفاوضات ترسيم الحدود البحرية بين الجانبين الكويتي والسعودي كطرف تفاوضي واحد مقابل الجانب الإيراني.

في 5 يوليو 2023 أكدت السعودية أنها و«الكويت فقط» تملكان حق استغلال الثروات الطبيعية في «المنطقة المغمورة المقسومة»، بما فيها «حقل الدرة» للغاز، مجددةً دعوتها لإيران للتفاوض من أجل ترسيم الحدود.

في 10 يوليو 2023 صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني، أن بلاده تجري مباحثات مع الكويت بخصوص حقل الدرة للغاز.

ورد كنعاني على سؤال بشأن رفض السعودية والكويت مشاركة طهران لهما في الانتفاع بالحقل، قائلا «نتابع هذا الموضوع في إطار المحادثات الثنائية مع السلطات الكويتية»، دون الإدلاء بمزيد من التفاصيل.

وكان وزير النفط الكويتي الدكتور سعد البراك، جدد تأكيده، على أن حقل الدرة للغاز، ملكية مشتركة بين الكويت والسعودية فقط، وأن من لديه ادعاءات عليه ترسيم الحدود، في إشارة إلى إيران، بحسب ما نقلت عنه وكالة الأنباء الكويتية.

وفي 11 يوليو 2023 قال سالم عبد الله الجابر الصباح وزير الخارجية الكويتي، إن «الثروات التي تقع في «حقل الدرة» هي ثروات مشتركة بين الكويت والسعودية بالمناصفة فقط لا غير».

وقال وزير الخارجية الكويتي بمداخلة له في جلسة مجلس الأمة العادية، «إن وزارة الخارجية أصدرت بيانًا واضحًا جدًا بشأن موضوع حقل الدرة، مشيرًا إلى تأكيده على موقف الكويت الواضح خلال محادثاته التي أجراها مع وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان». وأوضح «أن من أولويات الحكومة إنهاء موضوع ترسيم الحدود مع إيران والعراق، مبينًا أنه خلال الأشهر القليلة الماضية تم عقد ثلاث جولات مع الجانب العراقي وجولة مع الجانب الإيراني، وأن الحكومة جادة وماضية في الاجتماعات مع الجانبين».

وفي الأسبوع الأخير من يوليو 2023، قال وزير النفط الكويتي، سعد البراك، في تصريحات إعلامية إن الكويت ستبدأ التنقيب والإنتاج في حقل الدرة للغاز دون انتظار ترسيم الحدود مع إيران.

كان البراك قد قال في وقت سابق إن الكويت والسعودية لديهما «حق حصري» في حقل غاز الدرة بالخليج، ودعا إيران إلى البدء في ترسيم حدودها البحرية أولاً من أجل تأكيد مطالبها في الحقل.

## أطروحات مختلفة:

وفي 15 يوليو 2023 دعا أستاذ العلوم السياسية والنائب الكويتي السابق عبد الله النفيسي إلى ما أسماه بالاستقواء بتركيا أمام إيران، فيما يتعلّق بالخلاف حول حقل الدرة الغازي بين السعوديّة والكويت من طرف، وإيران من الطرف الآخر.

وقال النفيسي عبر حسابه بموقع «تويتر»: «تدرك إيران ضعف دول التعاون حال المواجهة في حقل الدرة ودرس القصف الحوثي ليس ببعيد.. وتدرك إيران انشغال حلف الناتو عن الخليج في حرب أوكرانيا وملف الصين».

**وأضاف:** «حتى لا تستفرد بنا إيران، فالخيار الإستراتيجي المتاح أمام دول التعاون هو الاستقواء بتركيا عبر مشروع استثماري مشترك في الدرة».

وأثارت دعوة النفيسي جدلاً واسعًا بين المراقبين، وانقسموا بين مؤيد ومعارض، فيما دخلت العراق على خط الخلاف في شهر يوليو 2023، حين أعلنت لجنة النفط والغاز والثروات الطبيعية بالبرلمان العراقي، أن «الوثائق التاريخية في المنطقة البحرية تؤكد أحقية العراق فى حقل الدرة الغازي»، مبينة أن «أحقية العراق تأتي استناداً إلى قانون البحار».

وذكرت عضو اللجنة، زينب الموسوي، أن «الكويت والسعودية أو أي دولة أخرى لا يحق لها التنقيب في حقل الدرة»، لافتة الى أن «احتياطي الغاز القابل للاستخراج منه يقدر بنحو 200 مليار متر مكعب».

كما أوضحت عضو لجنة النفط، أن «لجنة الغاز تتابع هذا الملف المهم للقطاع النفطي والغازي في العراق»، مشيرة الى أن «حقل الدرة سيضيف إنتاج نحو 600 مليون قدم مكعب من الغاز في غضون نحو أربع سنوات».

وكانت عضو مجلس النواب، عائلة نصيف، قد دعت لرفع مذكرة تحفظ إلى مجلس الأمن الدولي لضمان حقوق الشعب العراقي في حقل الدرة الغازي.

## تأثر ملف العلاقات وسيناريوهات متعددة:

لا تدعي طهران امتلاك الحقل ولا تنكر حق الكويت فيه، بل تعلن بوضوح أن هدفها هو تقاسم إنتاجه، وتصر على فرض معادلة تقضي بتعطيل الحفر والتنقيب في الحقل أو مقاسمتها في ثرواته، أو بعبارة أخرى ترسيخ مبدأ (لا شيء يمكن أن يحصل في الخليج من دون موافقة إيران، بغض النظر عن الطريقة التي ستتم تسوية الأزمة بها، سواء بمشاركتها في الحقل أو بالمساومة على ملفات أخرى).

وأعادت الكويت العلاقات مع إيران في عام 2022، تلتها السعودية في مارس 2023 بعد مفاوضات طويلة اختتمت باتفاق بضمانة صينية.

بالتأكيد فإنه مع الخطوات المتسارعة لتطبيع العلاقات الخليجية الإيرانية، جاء هذا النزاع ليحد من التفاؤل الكبير المصاحب للمصالحة السعودية الإيرانية، ويضع اختبارًا لقياس مدى نجاعة النهج الدبلوماسي في حل المشاكل بين إيران والعرب، ويثير القلق من تأثيراته السلبية المحتملة على المنطقة، على الرغم من أن البعض يرى أن هذه مشكلة محدودة وليست جديدة ولن تؤثر على ما تم إنجازه بين دول الخليج وإيران، وهناك حديث عن احتمال التوصل إلى وساطة صينية أيضًا لحل تلك الأزمة.

وتنبع أهمية حقل الدرة من كونه أحد أبرز حقول مناطق العمليات المشتركة بين السعودية والكويت، إذ يعمل على دعم النمو في مختلف القطاعات الحيوية في البلدين اللذين يعتزمان اتخاذ خطوات جادة لتطوير مكامن الغاز فيه.

واستنادًا إلي القواعد القانونية الحاكمة لمثل هذا النزاعات فإن ادعاءات إيران بأنها تشارك في الحقل ويجب أن تكون طرفًا في أي إجراء لتشغيله أو تطويره تخالف القانون الدولي واتفاقيات الأمم المتحدة وقانون البحار الذي نص على احتساب أثر الجزر في ترسيم الحدود البحرية، وبتحديد أثر جزيرة فيلكا في رسم الخط الحدودي لا يكون لإيران أي حصة في الحقل، حيث تصر على احتساب الأثر من اليابسة، بما لا يتفق مع القانون الدولي لترسيم الحدود البحرية.

في هذا الإطار تأتي الاتفاقية العامة للبحار 1958 مساندة للجانب الكويتي، من منطلق أن «حقل الدرة امتداد للجرف القاري الخاص بالكويت، وأنه طبقًا للاتفاقية، فقد تم على المستوي العالمي قبول مقولة امتداد الجرف القاري خارج نطاق المنطقة الاقتصادية الخالصة، مما سهل كثيرًا عملية توقيع اتفاقية «جنيف» المتعلقة بالجرف القاري والمتضمنة الاعتراف بحق الدول الساحلية ببسط صلاحياتها على هذا الأخير وممارسة حقوق السيادة عليه، باعتبار أن مناطقه مكملة لإقليم الدول المذكورة وجزء منه، ولكن إذا كان الاتفاق حول العمل بمبدأ الجرف القاري قد تم سريعًا، فقد استندت إليه الدول في محاولة بسط السيادة على هذا الجزء من المناطق البحرية، ولقد كانت في مقدمة هذه التبريرات ضرورة بسط السيادة على المصائد الساحلية».

## بعيدًا عن القوة:

عبر سنوات من الخلاف حول الحقل، كان لافتًا تباين مواقف الكتاب والسياسيين بشأن التعامل معه، ما بين دعوات إلى التصعيد دفاعًا عن «الحق الخليجي»، أو الدعوة إلى انتهاج الطريق القانوني والسياسي السلمي في الحل .

ولعل أقرب الأمثلة للفريق الأخير ما أثاره أستاذ الاجتماع السياسي بجامعة الكويت محمد الرميحي من جدل حين تبنى الدعوة إلى حل من خلال القواعد العامة المتعارف عليها دولياً، ويعبر عن رفضه المطلق لـ«منطق الاستقواء» الذي لم يعد صالحاً لهذا العصر، ويقول: (ينبغي تحكيم العقل، واللجوء إلى القواعد والقوانين الدولية؛ لأن هذا الخلاف إذا انفجر فإن الأثمان التي يمكن أن تدفع من جانب كل المشاركين ستكون أثماناً غالية وباهظة للمجتمع المحلي والمجتمع الدولي، ومن هنا فالأفضل إذا كان هناك خلاف أن يحل بالطريق السلمي ومن خلال منظومة الأمم المتحدة).

الرميحي رأي أيضًا أنه لا توجد اليوم إلا آلية وحيدة، بعيدة عن استخدام القوة وفرض الأمر الواقع، تلك الآلية هي العودة إلى القانون الدولي، فدول الخليج وإيران محكومة بقانون دولي معروف يتوجب الانصياع إليه من دون إكراه أو تهديد بالقوة، وفي ظل حماية الأمم المتحدة.

ولفت إلى أن نزاعات الحدود في المنطقة الخليجية ليست جديدة، بين فترة وأخرى تطل برأسها، وفي السنوات الأخيرة صار الوفاق بين الدول العربية الخليجية أكبر كثيراً من الخلاف الذي ساد في الماضي، بالطبع لا يمكن أن يسمح للماضي لدى عقلاء أن يقرر المستقبل.

**ويضيف:** يعرف الجميع أنه منذ أشهر تم شيء من الوفاق بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية، وأيضاً كانت هناك علاقات عمانية وإماراتية وقطرية وكويتية مشمولة بالسلم بين إيران وتلك الدول، هذا السلم مرحب به بين شعوب المنطقة العربية؛ لأن تكلفة البديل للعقلاء هي أكبر من أي مكابرة. كما لفت الرميحي إلى أن معظم الخلافات الحدودية بين بلدان الخليج تم حلّها بالتراضي، وأن الخوض في تلك الملفات هو قصور في فهم التحديات الإقليمية والدولية المحيطة بالجميع، مشيرًا إلى أن المجاورة بين إيران، ودول الخليج ، هي مجاورة تاريخية، وعندما كان الوضع السياسي والاقتصادي في إيران يضطرب، كانت هناك هجرات إلى الجانب العربي، والعكس صحيح أيضاً، فذلك الجوار فرض نوعاً من التعامل الذي يرجوه الطرفان أن يكون عادلاً، ويحقق مصالح مشتركة لكل الأطراف.

و يشير إلى أنه بات لدينا انطباع بأن النهج الإيراني في حل المشكلات تغير، مستشهدًا بالاتفاق المبرم بين طهران والرياض في الآونة الأخيرة، قائلا : «إيران وقعت اتفاقاً مع السعودية منذ أشهر، وبالتالي أصبح لدينا انطباع بأن إيران لديها توجه لحل الخلافات بالطريقة السلمية، ولكن يجب ألا تكون هذه الطريقة السلمية طريقة «انتقائية» في ملفات وفي ملفات أخرى تكون الطريقة عدائية؛ لهذا السبب فإن الدعوة المخلصة أن نذهب جميعاً إذا تعذر الاتفاق بين الكويت والسعودية من جهة، وبين إيران من جهة أخرى، إلى التحكيم الدولي، وهناك قواعد متعارف عليها طبقت في بحر الصين وفي مناطق أخرى أيضاً نشب خلاف حدودي بحري بين الدول المتشاطئة».

## خلاف يتصاعد:

تجدد الخلاف الغربي الإيراني مرة أخرى حول «حقل الدرة» دفع بالحديث عن أبعاده وتداعياته إلى تصدر المشهد على الساحة الإقليمية في الفترة الماضية، خاصة وأن الخلاف وتحديدًا بين الكويت والسعودية من جهة، وإيران من جهة أخرى، أخذ منحنى تصاعديًا خلال الفترة الأخيرة، بعد تزايد الادعاءات الإيرانية بأحقيتها في هذا الحقل، والتي قوبلت برفض كويتي قاطع على كافة المستويات، حيث إن إيران هددت ببدء عمليات الحفر والتنقيب في الحقل الواقع بالمنطقة المقسومة بين الكويت والسعودية، مدعية أن جزءًا منه يقع ضمن المياه الإقليمية الإيرانية في المناطق الحدودية غير المرسّمة مع الكويت.

وردًا على هذه الادعاءات، أكد نائب رئيس مجلس الوزراء الكويتي ووزير النفط، سعد البراك، خلال الأسبوع الأول من يوليو 2023، «رفض الكويت جملة وتفصيلا، الادعاءات والإجراءات الإيرانية المزمع إقامتها حول الحقل»، حسبما نشرته وكالة الأنباء الكويتية.

وشدد وزير النفط الكويتي، سعد البراك، على «وحدة الموقف الكويتي والسعودي فيما يخص حقل الدرة للغاز، الواقع في المنطقة المغمورة من المنطقة المقسومة بين البلدين» ، ويرى أنه «لا مجال لمفاوضات مع إيران في هذه القضية إلا بعد ترسيم الحدود لتحديد الحقوق»، مؤكدًا أن تطوير الحقل حق حصري للكويت والسعودية.

وأضاف وزير النفط الكويتي أن «من يدعي عكس ذلك فليبدأ بترسيم الحدود أولاً، وإذا كانت إيران لا تعرف حدودها البحرية فمن المستحيل المطالبة بحقوق في المنطقة المقسومة» .

## جوهر الخلاف:

يعد حقل الدرة ثروة بحرية غازية هائلة؛ لذا ترغب كل من الكويت والسعودية من ناحية، في الحفاظ عليه واستغلال موارده، ومن ناحية أخرى تدخل إيران على الخط مطالبة بأحقيتها فيه حتى تتمكن من استغلال موارده أيضًا.

وقد صرح وزير النفط الكويتي، سعد البراك قائلا إن الحقل هو بمثابة «ثروة طبيعية كويتية سعودية فقط، وليس لأي طرف آخر أي حقوق فيه حتى حسم ترسيم الحدود البحرية». و تم توقيع وثيقة اتفاق بين السعودية والكويت على أن تقوم شركة عمليات الخفجي المشتركة، وهي مشروع مشترك بين أرامكو لأعمال الخليج، والشركة الكويتية لنفط الخليج، بالاتفاق على اختيار استشاري يقوم بإجراء الدراسات الهندسية اللازمة لتطوير الحقل، وفقًا لأفضل الأساليب والتقنيات الحديثة والممارسات التي تراعي السلامة والصحة والحفاظ على البيئة، بالإضافة إلى وضع التصاميم الهندسية الأكثر كفاءة وفاعلية من الناحيتين الرأسمالية والتشغيلية.

في واقع الأمر، أنه يتم تجديد الادعاءات الإيرانية بأن حقل الدرة يقع ضمن منطقتها الاقتصادية الخالصة منذ ستينيات القرن الماضي، وذلك كلما تجددت مطامعها في ثروات المنطقة وبخاصة حول هذا الحقل، و ربما تندرج هذه الادعاءات تحت بند إشغال الداخل الإيراني عن المشاكل الداخلية أو التكسب السياسي إقليميًا أو الانضمام إلى مشاريع تطوير الحقل والاستفادة منه في ظل وجود استثمار سعودي كويتي.

المراقبون يستندون هنا إلى أن البنية التحتية لصناعة النفط والغاز في إيران لم يتم تطويرها منذ عهد الشاه في نهاية سبعينيات القرن الماضي، مما أثر على مرافق الغاز فيها بحكم القدم، بالإضافة إلى أن هنالك حالة من العزوف من الشركات العالمية الكبرى عن الاستثمار فيها؛ لذا فإن طهران تستورد الغاز من الدول الواقعة على حدودها الشمالية وكذلك تشترك مع قطر في أكبر حقل للغاز في العالم من الناحية الحدودية الجنوبية، وبالتالي تعتبر إيران مستفيدة من عدم ترسيم الحدود فهي تستخدمها كورقة قد تلجأ لها في المفاوضات الشاملة لمحاولة تحقيق مكاسب أو تنازلات.

وفي المقابل فإن الجانب الكويتي السعودي قام بتطوير منطقة محايدة، تغطي منطقة الحدود البرية والبحرية، والتي سميت «المنطقة المحايدة المقسومة»، إذ سيتم العمل على تطوير جميع حقول الهيدروكربونات بالاشتراك مع شركات النفط الوطنية، كما اتفقت الرياض أيضًا على ترسيم المنطقة المحايدة والعمليات المشتركة فيها، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذا الحقل، وفي 4 يوليو 2023 ذكرت الخارجية السعودية أن «ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المقسومة بما فيها حقل الدرة بكامله هي ملكية مشتركة بين المملكة ودولة الكويت فقط» .. أي أنهما لهما وحدهما كامل الحقوق السيادية لاستغلال الثروات في تلك المنطقة. وتابع البيان «أن المملكة تجدد دعواتها السابقة للجانب الإيراني للبدء في مفاوضات لترسيم الحد الشرقي للمنطقة المغمورة المقسومة بين المملكة والكويت كطرف تفاوضي واحد مقابل الجانب الإيراني، وفقًا لأحكام القانون الدولي».

## سيناريوهات:

بنظرة إلى تناول الخبراء للقضية خلال الفترة الأخيرة، يمكننا القول إن هناك عدة سيناريوهات لمستقبل هذا الخلاف، أولها أن هذا الخلاف حول الحقل الغازي المتنازع عليه قد يعرقل طريق المصالحة الخليجية الإيرانية ، وربما قد يخلق توترات جديدة بين الجانبين، خاصة أن هناك اتهامات خليجية لطهران برفض الدخول في حوار أو تفاوض بشأن الحقل. وهو سيناريو مستبعد إلى حد ما، خاصة في ظل تصاعد احتياج العالم إلى الغاز، بعد الحرب الروسية الأوكرانية، حيث باتت الدول النفطية تكترث بالغاز الطبيعي أكثر مما سبق، كما أن هذا الخلاف ليس وليد اللحظة.

**السيناريو الثاني:** هو التعاون بين جميع الأطراف في ترسيم الحدود عن طريق المفاوضات، ثم تحديد المناطق الخاضعة لولاية كل بلد خليجي في حقل الدرة، وبالتالي تقاسم إنتاج النفط والغاز. وإذا لم تتفق الأطراف الثلاثة، فلابد من اللجوء إلى محكمة العدل الدولية للفصل في قضية الحدود عبر الجرف القاري، وبالتالي تحديد أحقية كل دولة في المياه وثروات النفط والغاز ومن المتوقع أن يرجح اللجوء لهذا السيناريو.

الكرة إذن في ملعب الجانب الإيراني بشكل أكبر، ما يوجب على طهران أن تستجيب لدعوة المفاوضات وأن تحاول الأطراف الوصول لتقسيم حدودي للحقل يضمن أحقية كل منهم، خاصة وأن منافع التقارب بين الخليج وإيران تستحق أن تكون هناك تنازلات وتضحيات، بغية إتمام التقارب والمصالحة، وخاصة في ظل الصراعات القائمة عالميًا. كما أن الظرف الاقتصادي العالمي يفرض على جميع الأطراف عدم ترسيخ حالة الخلاف، إذ يمكن أن تساهم احتياطيات حقل الدرة في إفادة كبيرة بتعزيز إنتاج النفط والغاز لدى كل من السعودية وإيران والكويت.

## بيئة عالمية:

الخلاف حول الدرة لم يكن بمنأى عن البيئة الإقليمية والدولية المحيطة، ويمكننا القول إن تباين درجات إثارة هذا الملف ارتبط بتأثيرات أحداث إقليمية ودولية، في محاولة للاستفادة من هذه الأحداث، واستغلال انشغال العالم ودول الإقليم بها، وأحدث تلك التأثيرات، ما يتعلق بتداعيات الحرب الأوكرانية في إثارة صراع النفط والسياسة بين الخليج وإيران، فعلى الرغم من أن أزمة «حقل الدرة» ليست جديدة، فإن المختلف في عودتها إلى السطح مرة أخرى هو التوقيت الذي يشهد تقاربًا خليجيًا إيرانيًا بعد عقود من القطيعة، شهدت تصاعد الخلافات الحادة بين السعودية والإمارات من جهة وإيران من الجهة الأخرى بعد تصاعد هجمات الحوثي سواء على الإمارات، أو تكرار الهجمات على المنشآت النفطية في السعودية دون أن تتخذ الولايات المتحدة «الحليف الأمني الاستراتيجي» للخليج أي إجراء رادع لجماعة الحوثي المدعومة من إيران.

ومن الواضح أن الجانب الإيراني على وجه التحديد أراد الاستفادة من انشغال العالم كله، ودوله الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب الروسية الأوكرانية، بإثارة قضية حقل الدرة، ظنًا من طهران أن واشنطن القريبة من العواصم الخليجية والبعيدة عنها، لن يُمكّنها انشغالها بالحرب الأوكرانية من الاشتباك مع ملف النزاع الخليجي الإيراني.

الحرب الروسية-الأوكرانية نجم عنها أيضًا هزات في أسواق الطاقة العالمية، شجعت المملكة العربية السعودية بوصفها أحد الفواعل الأساسيين في منظمة أوبك على اللعب بورقة الطاقة كوسيلة للضغط حين رفضت رفع إنتاجها عن المقرر في اتفاقها مع المنظمة لتعويض النقص في المعروض نتيجة الحظر المفروض على مصادر الطاقة الروسية، وعمدت السعودية إلى تعميق تحالفها مع الصين، بل إنه تم الترويج في وقت سابق لأن الرياض قررت بيع النفط للصين باليوان الصيني في انقلاب على نظام الدولرة، «ولا شك أن تمكن الرياض من وضع يدها على إنتاج ضخم كحجم إنتاج حقل الدرة في هذا التوقيت يعطيها المزيد من المزايا النسبية في التحكم في سوق الطاقة ومواجهة تخاذل الحليف الأمريكي».

## خاتمة:

الشاهد أنه رغم الخلاف الكبير والمتصاعد حول حقل الدرة الغازي، فإن السيناريو الأقرب للتحقق أن تطوي البلدان الثلاثة صفحة هذا الخلاف عبر وجود ترسيم للحدود وفقاً للقانون البحري وليس وفقاً للثروات الطبيعية، مع الاحتفاظ لكل منها بنصيب من إنتاج الحقل، سعيًا إلى إتمام المصالحة، والتي طوت في طريق الوصول إليها ملفات أكثر سخونة، ما دفع بالبعض إلى أن يرى في وقت من الأوقات أن المصالحة السعودية الإيرانية هي درب من الخيال ويمكن ضمها إلى المستحيلات الكبرى التي يعرفها العالم عبر تاريخه، لكن المصالحة طوت هذه الملفات وسارت في طريقها، وهو نفس الطريق الذي يتوقع أن يسير فيه ملف النزاع حول « حقل الدرة».